

Distr.: General
20 January 2021
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رفقته نسخة من الرسالة التي وجهتها اليوم إلى الأمين العام (انظر المرفق)،
على إثر الرسالة التي وجهها إليه السفير والممثل الدائم لجنوب أفريقيا في 29 كانون الأول/ديسمبر 2020
وأحال فيها ما أسماه "القرارات المتخذة أثناء الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن
"إسكات البنادق"، التي تشمل قرارا بشأن مسألة الصحراء الغربية".
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من
وثائق المجلس.

السفير
الممثل الدائم
(توقيع) عمر هلال



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 19 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

لقد تلقيتم في 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 رسالة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا يحيل فيها إليكم ما أسماه "القرارات المتخذة أثناء الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن "إسكات البنادق"، التي تشمل قرارا بشأن مسألة الصحراء الغربية".

وتوحي تلك الرسالة على نحو مضلل بأن مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن "إسكات البنادق" قد خصص حصرا لقضية الصحراء المغربية. في حين أن الحقيقة هي غير ذلك تماما.

والنهج الذي اتبعته جنوب أفريقيا بالتركيز على قضية الصحراء المغربية دون سواها يكشف، للأسف، عن محاولة مزدوجة، على المستويين الإجرائي والموضوعي، لتضليل الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

على المستوى الإجرائي

- يتألف القرار والإعلان الصادرين عن مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع عشر للاتحاد الأفريقي بشأن "إسكات البنادق" من 57 فقرة. غير أن قضية الصحراء المغربية لا تعالج إلا في فقرة فريدة لا غير (الفقرة 15).

- وتلك الفقرة ترد في جزء الديباجة من القرار وليس في منطوقه. ومضمونها هو بطبيعته مضمون إعلاني، وليس تنفيذيا بأي حال من الأحوال.

- ولا تزال صيغة هذه الفقرة المتعلقة بقضية الصحراء المغربية موضع خلاف حتى يومنا هذا، حيث إنها أدرجت في قرار مؤتمر القمة الاستثنائي في ظل ظروف تتسم بانعدام الشفافية وانتهاك قواعد وإجراءات مؤتمر القمة. وذلك ما أدى إلى طرح تساؤلات وتوجيه طلبات من جانب المغرب والعديد من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي للحصول على توضيحات رسمية. ولا تزال هذه الطلبات حتى الآن دون أي رد.

على المستوى الموضوعي

- لقد تعمدت جنوب أفريقيا تجاهل التهديدات والنزاعات التي تعوق للأسف تنمية قارتنا الأفريقية، والتي نوقشت مع ذلك خلال مؤتمر القمة الاستثنائي وأشير إليها في قراره وإعلانه. وقد قوبلت بنفس التجاهل الإصلاحات السياسية الجريئة وما أحرز من أشكال التقدم الاقتصادي ذي الأثر المهيكل، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان الهدف غير المعلن لجنوب أفريقيا هو تحويل انتباه الأمين العام ومجلس الأمن إلى قضية واحدة من بين المواضيع الأربعين التي أثّرت خلال مؤتمر القمة، على حساب هموم القارة الكبرى وتوقعاتها وآمالها.

- وقد كان القرار 693، الذي اتخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في نواكشوط (1 و 2 تموز/ يوليه 2018)، قد سلم بوضوح بأن قضية الصحراء المغربية تدخل في إطار الاختصاص الحصري للأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت بموجب القرار آلية اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي التي يقتصر دورها على "تقديم الدعم الفعال للجهود التي تقودها الأمم المتحدة".

والمملكة المغربية تأسف أسفا بالغاً لأن جنوب أفريقيا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي، وكانت تشغل رئاسة مجلس الأمن وقت توجيه رسالتها، قد تخلت عن الحياد الذي تفرضه عليها مهامها، وذلك بإضفاء تركيز خاص على قضية الصحراء المغربية وبالتضحية بالتحديات العالمية التي تواجه أفريقيا، في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة المتمثلة في كوفيد-19.

ومن المؤسف أيضاً أن جنوب أفريقيا تستخدم الاتحاد الأفريقي كوسيلة وتحرف مقاصد قراراته وإعلاناته تأييداً لمراميها الإيديولوجية والسياسية التي تتناقض تناقضاً صارخاً مع حقائق مغربية الصحراء التاريخية والسياسية والقانونية. والأدهى من ذلك أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لا تشاطر إطلاقاً جنوب أفريقيا موقفها من قضية الصحراء المغربية، وهو موقف يتعارض تماماً مع قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، بما في ذلك القرارات 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020)، التي اتخذت أثناء تولي جنوب أفريقيا العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

وأخيراً، يشكل هوس جنوب أفريقيا باستقطاب اهتمام الأمين العام ومجلس الأمن بقضية الصحراء المغربية، مع التغاضي في الوقت نفسه عن القضايا الوجودية الأفريقية، أمراً لا يخدم، بما لا رجعة فيه، التطلعات التي تبديها في أفق إصلاح مجلس الأمن.

وعلى الرغم من هذه المناورات، يؤكد المغرب من جديد التزامه بالعملية التي تتولاها الأمم المتحدة حصراً من أجل التوصل إلى حل سياسي وواقعي وعملي ودائم وقائم على التراضي لقضية الصحراء المغربية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام 2007. وهي القرارات التي كرست أولوية مبادرة الحكم الذاتي المغربية وجديتها ومصداقيتها. وهذه المبادرة هي السبيل الوحيد لتسوية هذا النزاع الإقليمي في إطار سيادة المملكة المغربية وسلامتها الإقليمية، وستظل كذلك.

السفير

الممثل الدائم

(توقيع) عمر هلال